

محاولة تحليل آليات تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر (2010-2014).

د/ زهير شلال

أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس

الملخص:

طريقها تخصيص موارد مالية معتبرة لرفع معدل النمو الاقتصادي، والتي نتج عنها زيادات كبيرة في مستوى الانفاق الحكومي تؤثر مباشرة على عجز الميزانية وتحقيق الاستقرار المالي للميزانية، وفي هذا الإطار "حل التوازن الاقتصادي كهدف محل التوازن المالي أو توازن الموازنة العامة للدولة كهدف، ويعني ذلك التضحية بالتوازن المالي لتحقيق التوازن الاقتصادي فلا ضير من الالتجاء إلى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة"¹

والتي يترتب عليها زيادة في حاجيات التمويل التي على الخزينة العمومية توفير السيولة المالية لتغطية حاجيات التمويل المتزايدة بسبب السياسة المالية التوسعية المنتهجة من طرف الدولة، أمام ارتفاع حاجيات التمويل على الخزينة العمومية اختيار الميزج التمويلي الأقل تكلفة لتمويل تنفيذ الميزانية العامة للدولة، حيث ان "السياسة المالية المحققة للاستدامة المالية يجب ان تحتفظ بنسبة عجز للموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الاجمالي وذلك لضمان تثبيت الاحتياجات التمويلية"².

وفي هذا الإطار تلعب السياسة المالية دور استراتيجي في مجال اعادة توزيع الدخل بهدف التقليل من الفوارق الاجتماعية، عن طريق تخصيص الاعتمادات المالية في الميزانية العامة للدولة لتمويل التحويلات والإعانات الاجتماعية، اضافة إلى ذلك فإنها تقوم بوظيفة معدل للنشاط الاقتصادي حيث يجب أن تسعى إلى تحقيق التشغيل الكامل مع المحافظة على استقرار مستويات الأسعار مع تدعيم النمو الاقتصادي في الدولة عن طريق التغير في حجم الإنفاق الحكومي في اطار تطبيق سياسة مالية توسعية في فترة الكساد

يهدف هذا المقال إلى محاولة تحليل تطور العجز في الميزانية العامة للدولة خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2014، من أجل تحديد الميزج التمويلي المستعمل من طرف الخزينة العمومية لتمويل تنفيذ الميزانية، وإبراز دور ومساهمة صندوق ضبط إيرادات الميزانية العامة للدولة في تمويل العجز مقارنة مع مصادر التمويل البنكي أو غير البنكي.

الكلمات الدالة: تمويل، عجز الميزانية، الخزينة العمومية، إيرادات، نفقات.

Résumé :

Le but de cet article est d'établir une analyse sur l'évolution du déficit budgétaire entre la période (2010-2014), afin d'apprécier l'efficacité des outils de mobilisation des sources de financement utiliser par le trésor public pour couvrir les besoin de financement engendrer par l'exécution du budget général de l'Etat, et de présenter l'importance et le rôle cruciale du fonds du régulation des recettes publiques dans le financement du trésor public.

Mots clés: financement, déficit budgétaire, trésors public, recettes, dépenses.

مقدمة:

أدى تزايد دور الدولة في الاقتصاد إلى ارتفاع تأثير السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث أصبحت الميزانية العامة للدولة تشكل أداة رئيسية لتوجيه هذه المتغيرات إلى المسارات التي تحقق الأهداف الاقتصادية عن طريق تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي والتي تم عن

¹ عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زمران، عمان، 2012، ص: 82.

² لبي عبد الطيف وعبد الله شحاته، قضية الاستدامة المالية والاصلاح المالي في مصر، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد من 7 إلى 8 جوان 2005 تحت عنوان اصلاح المالية العامة في مصر، جامعة القاهرة، 2005، ص: 11.

أن لا تمتنع الدولة عن تحقيق عجز في الميزانية العامة إذا كان من شأن هذا العجز أن يؤمن الاقتصاد من مرحلة الكساد الظرفي إلى حالة الانتعاش، ولو كان هذا العجز نظامياً دائماً².

ولكن مقابل هذا العجز سيبعث وينهض بالاقتصاد من مرحلة الكساد إلى مرحلة الانتعاش ومنه استغلال للطاقت العاطلة فنقل البطالة، كما أن "النظرية ترى أنه وقت الانتعاش الاقتصادي سيقود الميزانية تدريجياً إلى حالة التوازن لأن العجز في الميزانية أثناء فترات الانكماش الاقتصادي من شأنه أن ينتهي حالة العجز الاقتصادي الحقيقي الناتج عن البطالة وتقليص الفاعلية الاقتصادية، ومنه عودة الاقتصاد إلى حالة التوازن بسبب تلقائياً رجوعاً إلى توازن الميزانية"³.

1. تحليل تطور تقديرات الميزانية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014.

يتناول هذا المحور عرض تطور حجم كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز العمومية بهدف مقابلتها مع تطور الإيرادات العمومية من سنة إلى آخر خلال الفترة الممتدة من (2010 إلى 2014) بناء على تقديرات الميزانية الصادرة في الجريدة الرسمية عن قانون المالية للسنة.

تحليل تطور تقديرات الميزانية العامة للدولة (المبالغ بالآلاف دج)

حيث يعاني اقتصاد من الركود والبطالة تتبع الحكومة سياسة مالية توسعية عن طريق رفع حجم النفقات العمومية والتحويلات الاجتماعية من أجل دعم الدخل للأفراد ودعم الطلب على السلع والخدمات التي تعتبر بمثابة رقم أعمال للمؤسسات التي يمكن أن تحقق أرباح وتدفع عجلة الاستثمار مما يساهم في خلق مناصب عمل جديدة والرفع من عائدات الضرائب مما يساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي للميزانية بصفة تدريجية.

المحور الأول: تحليل تطور الميزانية العامة للدولة في الجزائر

تعد السياسة المالية واحدة من بين الميادين التي عرفت تطورات عديدة على غرار الأدوات الاقتصادية الأخرى، لاسيما بسبب تطور آليات تدخل الدولة في المجال الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية، عن طريق تحديد أولويات السياسة الجبائية وتحديد حجم الانفاق العام بهدف تحقيق التخصيص العقلاني للموارد العمومية وتسيير الدين العام لضمان تمويل تنفيذ الميزانية العامة للدولة.

وفي هذا الإطار يمكن تعريف السياسة المالية بأنها مختلف الإجراءات والعقود المنضمة للنشاط المالي وللأنشطة التي تبذلها الهيئات العمومية ومؤسسات الدولة في سبيل الحصول على الموارد الضرورية لإنفاقها قصد تحقيق جملة من الأهداف سواء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، أما منهجها أو آلية بحثها فتتمثل في أدواتها وهي الإيرادات والنفقات والميزانية وتحقق ذلك من خلال دراسة هذه الأدوات منفصلة ومنعزلة عن العوامل الاقتصادية الأخرى¹.

إن اعتماد ميزانية عامة للدولة في حالة عجز أصبح من الممارسات المتعارف عليها دولياً، على أن يكون العجز ناتج عن زيادة حجم الاستثمارات العمومية بهدف كسر الركود وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، عن طريق زيادة الانفاق الحكومي الذي يؤدي إلى عجز في الميزانية يتم تمويله عن طريق أدوات الدين العام، تطبيقاً لنظرية كينز في ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وفي هذا الإطار قام بيفيريج بتأكيد هذا التدخل بقوة بحيث يؤكد على أنه يجب

² عطية عبد الواحد السيد، الموازنة العامة للدولة دار النهضة العربية، مصر، 1996، ص: 122.

³ عطية عبد الواحد السيد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، 1993، ص: 127.

¹ حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

1995، ص: 4.

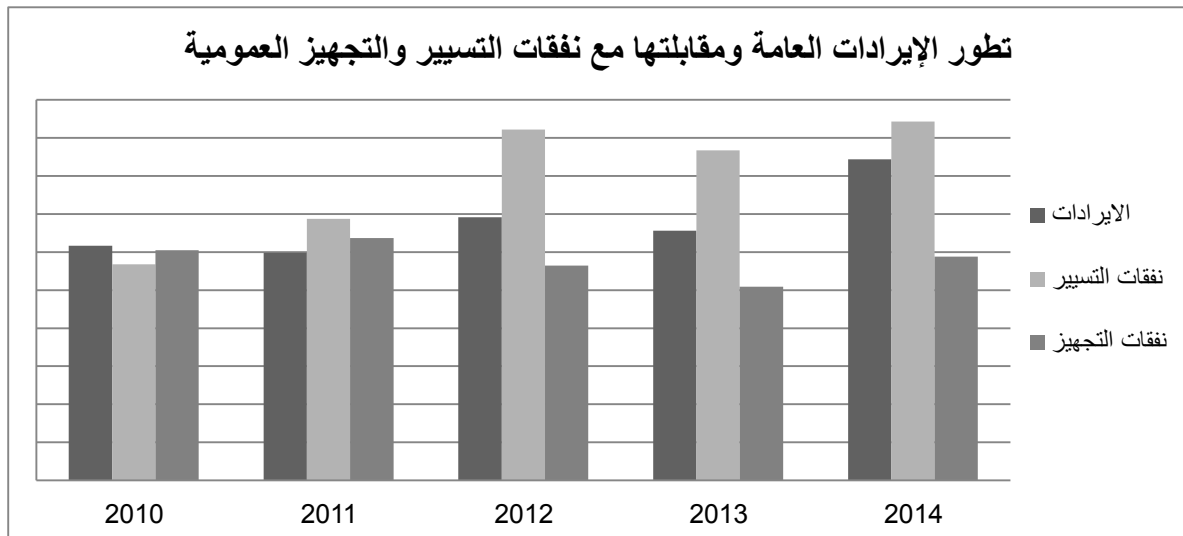
2014	2013	2012	2011	2010	2009	
4.714.452.366	4.335.614.484	4.608.250.475	3.434.306.634	2.837.999.823	2.593.741.485	نفقات التسيير
%10.87	%9.40	%34.18	%21.01	%9.41		نسبة تطور من سنة إلى أخرى
2.941.714.210	2.544.206.660	2.820.416.581	3.184.120.000	3.022.861.000	2.597.717.000	نفقات التجهيز
%11.56	%9.02	%-11.42	%05.33	%16.36		نسبة تطور من سنة إلى أخرى
4.218.180.000	3.820.000.000	3.455.650.000	2.992.400.000	3.081.500.000	2.786.600.000	الإيرادات
%11.04	%11.05	%15.48	%-2.89	%10.58		نسبة تطور من سنة إلى أخرى

ضغط على الخزينة العمومية لتغطية تمويل تنفيذ الوتيرة المتزايدة لهذه النفقات الدائمة.

أما فيما يخص تحليل حجم الاعتمادات المالية السنوية الموجهة لتمويل تنفيذ رخص برامج التجهيز العمومية المتعددة السنوات، نلاحظ بأن حجم الانفاق الموجه لدعم الاستثمار العمومي هو في تزايد مستمر ولكن بوتيرة منخفضة مقارنة مع حجم تطور نفقات التسيير، وذلك في إطار تنفيذ المخطط الخماسي للإنعاش الاقتصادي، الأمر الذي يفسر انخفاض حجم نفقات التجهيز للسنة 2012 لأنها تمثل المرحلة الأخير للمخطط، حيث إن غالبية المشاريع المسجلة تكون في المرحلة الأخيرة من الإنجاز والتي استهلكت أغلب الاعتمادات في السنوات السابقة؛ وبنا على معطيات جدول تطور إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة يمكن عرض الشكل الموالي:

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات قوانين المالية.

عند تحليل بيانات تطور نفقات التسيير نلاحظ تطور حجم الانفاق من سنة إلى أخرى خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة وهذا راجع أساساً إلى دفع مخلفات التعويضات المالية الناتجة عن الزيادة في الأجور والتي تم تسديدها خلال هذه الفترة بأثر رجعي، حيث سجلت سنة 2012 أكبر نسبة نمو لنفقات التسيير حيث تقدر الزيادة مقارنة مع سنة 2008 ب(128%)، وهذا راجع إلى دخول الاستثمارات الجديدة للدولة في الخدمة والتي تم تنفيذها خلال الفترة السابقة لاسيما الشطر الأول برنامج الإنعاش الاقتصادي والتي تستوجب برمجة اعتمادات مالية لتمويل نفقات التسيير الضرورية لضمان السير الحسن لهياكل الإدارية والمرافق العمومية الجديدة، هذا ما يفسر الارتفاع المستمر لنفقات التسيير التي تشكل نسبة كبيرة من حجم الانفاق الحكومي والذي يتولد عنه



المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات قوانين المالية

3. المديونية الداخلية.

4. المديونية الخارجية.

1.2. تسبيقات البنك المركزي: تستطيع الخزينة العمومية تقديم طلب تسبيقات من البنك المركزي في حدود 10 ٪ من إيرادات ميزانية السنة السابقة ومن دون فائدة، حيث تلتزم الخزينة العمومية بتسديدها في أجل أقصاه 240 يوم، وفي حالة عدم تسديدها تتحول هذه التسبيقات إلى قروض لمدة سنتين وبفائدة، وعادة ما تلجأ الخزينة العمومية إلى طلب هذه التسبيقات من البنك المركزي في بداية السنة المالية لتوفير السيولة من أجل تغطية حاجيات التمويل الناتجة عن تسديد النفقات في مرحلة الدفع على المكشوف من حسابات الخزينة العمومية في الثلاثي الاول من بداية السنة المالية في انتظار استلام الميزانية واعتمادات الدفع السنوية للمرافق العمومية.

2.2. الاقتطاع من صندوق تعديل إيرادات الميزانية العامة للدولة: تستعمل الخزينة العمومية هذا الصندوق لصب فائض القيمة المداخيل الجباية البترولية الناتجة عن الإيرادات المحصلة، حيث ينتج هذا الفائض عن الفرق بين السعر المرجعي للميزانية والمقدر ب (37 دولار) والسعر الحقيقي للمحروقات في السوق الدولي، حيث تعتبر هذه الموارد إيرادات غير مبرمجة في الميزانية العامة للدولة خلال السنة المالية، لهذا السبب تتمتع الحكومة بمرونة كبيرة في استعمال هذه الموارد التي تعتبر تراكم لفوائض الإيرادات يتم اللجوء إليها عند الحاجة ووفق أولويات واستراتيجية الدولة في تمويل الاقتصاد بغض النظر عن تاريخ تحصيلها كونها لا تخضع لقاعدة السنوية.

3.2. المديونية الداخلية: بإمكان الخزينة العمومية اللجوء إلى توظيف الادخار الداخلي لمختلف الاعوان الاقتصاديين على المستوى الوطني لتوجيهه وتوظيفه

رغم التطور المستمر من سنة إلى أخرى للإيرادات العمومية باستثناء سنة 2011، إلى أنها غير كافية لتغطية تطور النفقات العمومية التي تتزايد بوتيرة أكبر من تزايد الإيرادات العامة، وهذا ما ينتج عنه بالضرورة التزايد المستمر لعجز الميزانية من سنة إلى أخرى، إضافة إلى ذلك فإنه عند مقارنة بيانات توقعات الإيرادات والنفقات لقانون المالية لكل سنة على حدة، نلاحظ بأن توقعات الإيرادات السنوية وفق للسعر المرجعي الرسمي لإيرادات الجباية البترولية لا تكفي لتغطية نفقات التسيير السنوية خاصة لسنتين (2011 و2012)، هذا ما يترتب عنه عجز هيكلية في الميزانية العامة يترتب عليه ضغوط تمويلية على الخزينة العمومية التي تلجأ إلى الاقتطاع من صندوق تعديل مداخيل إيرادات الميزانية العامة من أجل تقليل الفجوة بين ضعف تطور حجم الإيرادات وتزايد حجم النفقات العامة إضافة إلى استعمال مختلف آليات تمويل عجز الخزينة، والتي سيتم دراستها في المحور الموالي.

2. مصادر تمويل الخزينة العمومية

يركز هذا المحور على عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأدوات المتاحة للخزينة العمومية لضمان تمويل تنفيذ الميزانية العامة للدولة وتحليل مصادر تغطية العجز في الميزانية، وفي إطار تنفيذ السياسة المالية التوسعية، تلجأ الخزينة العمومية إلى تغطية العجز في الميزانية لتمويل تسديد تنفيذ النفقات العمومية عن طريق المصادر الآتية:

1. تسبيقات البنك المركزي.

2. الاقتطاع من صندوق تعديل إيرادات الميزانية

العامة للدولة.

قدرتها على تخصيص هذه الموارد وإنفاقها حسب الأولويات الاستراتيجية وأهداف السياسة المالية¹.

المحور الثاني: تحليل تطور حاجيات تمويل الخزينة العمومية في الجزائر

يمكن تحليل حاجيات تمويل الخزينة العمومية عن طريق تحليل تطور العجز في الميزانية العامة للدولة لكونه يشكل مصدر الضغط المالي على الخزينة التي تكون مجبرة على توفير السيولة اللازمة للوفاء بالالتزامات الدولة وبأقل تكلفة ممكنة، عن طريق المفاضلة بين المزيح التمويلي المثالي الذي يحقق أهداف الخزينة العمومية، حيث يوضح الجدول الموالي تطور عجز الخزينة العمومية.

الجدول رقم (01) تطور عجز الميزانية العامة للدولة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 (المبالغ بالمليون دج)

لتمويل تنفيذ الميزانية العامة للدولة وتغطية عجز تنفيذ الميزانية، وذلك عن طريق عرض سندات الخزينة العمومية الطويلة ومتوسطة الأجل للاكتتاب العام، أو عرض أدونات الخزينة العمومية للاكتتاب الخاص للمؤسسات المالية والبنوك التجارية.

كما عرف هذا النمط من التمويل انتعاش كبير خاصة بعد انشاء سوق تداول قيم الخزينة العمومية لدى بورصة الجزائر، والذي يتم عن طريقه اصدار وتداول مختلف أدونات الخزينة العمومية بصفة دورية، مما يسمح للخزينة العمومية بتنويع مصادر تمويل العجز في الميزانية.

2.4. المديونية الخارجية: في حالة عدم كفاية المواد الداخلية لتغطية العجز في تنفيذ الميزانية العامة للدولة، يمكن للخزينة العمومية اللجوء إلى الاسواق المالية الدولية لتوفير التمويل بالعملة الصعبة عن طريق ابرام اتفاقيات قروض مع البنوك الدولية الخاصة أو اللجوء إلى قروض خارجية مع الدول الأجنبية.

كما يمكن لخزينة العمومية طلب اعانات مالية من صندوق النقد الدولي أو من البنك الدولي، ولكن غالباً ما تكون هذه القروض مشروطة بتطبيق برامج اصلاح هيكلية تفرضها هذه المؤسسات على الحكومة.

وفي هذا الإطار تحتاج الدولة إلى قطاع كفؤ وفعال لإدارة المالية العامة يمكنها من تنفيذ وظائفها التنظيمية وتهيئة البنية الاقتصادية المناسبة لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتقليص البطالة، "ولعل اهم سمات هذه الادارة الفعالة هو ان تكون قادرة على تعبئة موارد مالية بشكل كاف لتمويل الخدمات العممة ومشاريع التنمية ومن

¹ أحمد ابوبكر علي بدوي، الازمات المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2011، ص: 27.

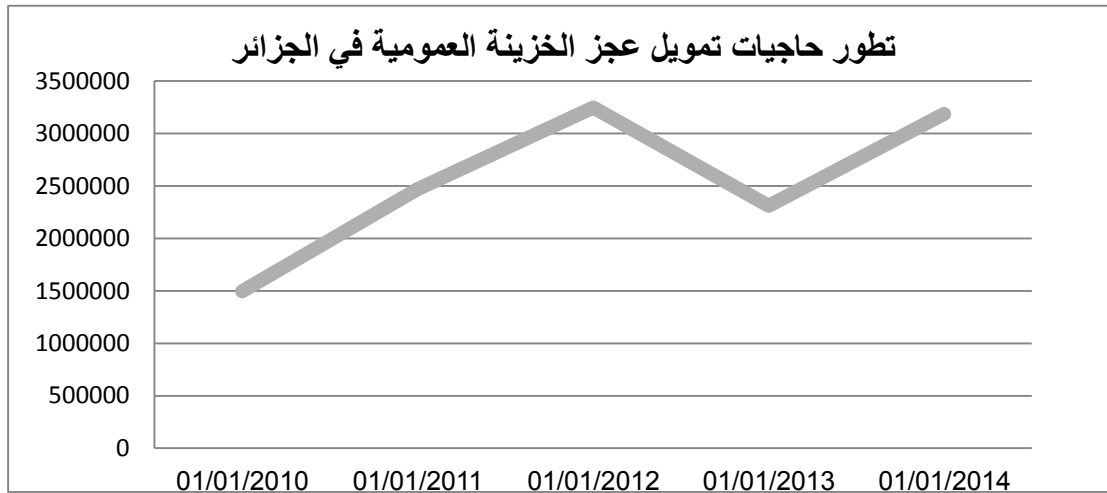
2014	2013	2012	2011	2010	
-3.185.944	-2.310.446	-3.246.197	-2.468.847	-1.496.476	رصيد تنفيذ قانون المالية

المصدر: المديرية العامة للخزينة العمومية

(www.mf.dgt.org.dz)

من أجل تحديد رصيد عمليات الميزانية، إضافة إلى رصيد عمليات الخزينة العمومية والتي تم تنفيذها عن طريق الحسابات الخاصة للخزينة العمومية، وهذا ما يؤكد الاعتماد سياسة مالية توسعية تركز على التوسع في الإنفاق الحكومي والتمويل عن طريق العجز للاقتصاد الوطني والتي يمكن عرضها في الشكل الآتي:

بناء على معطيات الوضعية المختصرة لعمليات الخزينة العمومية والتي يتم إعدادها من طرف المديرية العامة للخزينة العمومية، فإنها تعرض رصيد سلبي للخزينة العمومية قبل التمويل والناتج عن تنفيذ قانون المالية للسنة، حيث يتضمن هذا الرصيد نواتج تحصيل الإيرادات مطروحا منها النفقات المبرمجة في الميزانية العامة للدولة



يشكل ضغط مستمر على موارد الخزينة التي يجب عليها تغطية هذا العجز عن طريق توظيف مختلف الأدوات المالية المتاحة لتمويل تنفيذ الميزانية العامة للدولة في أحسن الظروف وبأقل تكلفة ممكنة.

تتبع هذه السياسة عند ظهور الكساد والبطالة في الاقتصاد نتيجة لانخفاض الطلب الكلي مع وجود طاقات إنتاجية عاطلة، وتهدف "هذه السياسة إلى رفع مستوى الاستخدام والقضاء على البطالة وذلك من خلال رفع مستوى الطلب الكلي ويتم ذلك من خلال زيادة مستوى الإنفاق الحكومي

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المديرية العامة للخزينة العمومية.

عند تحليل النتائج الفعلية لتطور عجز الميزانية، يمكن ملاحظة تطور العجز بصفة متزايدة إلى غاية 2014 أين عرف رصيد تنفيذ قانون المالية تراجع لكي يعود إلى مستوى سنة 2012، وهذا ما يترجم السياسة المالية التوسعية التي تتبناها الدولة خلال هذه الفترة بسبب ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي عن طريق تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي، عن طريق المصادقة على ميزانية بعجز من سنة إلى أخرى مما

العام، وهذا الانفاق العام سوف يتحول إلى دخول للأفراد ومن ثم يزداد طلبهم على السلع الاستهلاكية وتبدأ المنشآت بتلبية هذا الطلب من خلال استخدام المزيد من العمال العاطلين والموارد غير المستعملة وتوزع لهم دخول تساهم هي الأخرى في زيادة الطلب وهكذا إلى أن يصل الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام التام¹.

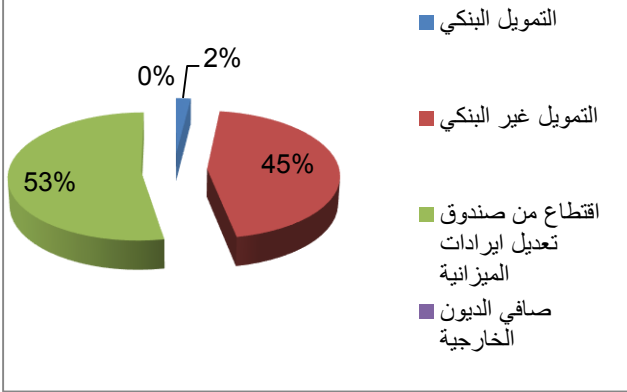
1. تحليل المزيج التمويلي لتغطية عجز الخزينة العمومية

يقصد بالمزيج التمويلي للخزينة العمومية، طريقة إدارة الخزينة العمومية لتوظيف مختلف مصادر التمويل لتغطية تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، حيث "أن اختيار أي طريقة له أثر إيجابي في إدارة عجز الموازنة العامة كما يمكن أن يكون له أثر سلبي، وهذا يفرض عند الاختيار الموازنة بين الأثر الإيجابي للطريقة المختارة وحقيقة مشكلة العجز من ناحية، ومن ناحية أخرى الظروف الداخلية والخارجية للدولة والتي تختلف من دولة لأخرى تبعاً لتصنيفها، وبالتالي اختلاف أسباب العجز واختلاف طرق علاجه"².

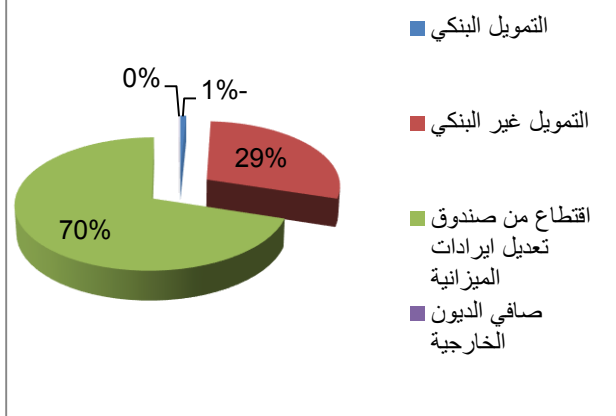
يعرض الجدول الموالي آليات التمويل المستعملة من طرف الخزينة العمومية من أجل تغطية حاجيات تمويل تنفيذ الميزانية العامة التي عرفت عجز خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، بناء على بيانات الوضعية المختصرة للخزينة العمومية.

الجدول رقم (02) مصادر تمويل عجز الخزينة العمومية (المبالغ بالمليون دج)

مصادر تمويل عجز الخزينة العمومية لسنة 2010



مصادر تمويل عجز الخزينة العمومية لسنة 2011



المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المديرية العامة للخزينة العمومية.

¹ العبيدي سعيد علي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، 2011، ص: 228.

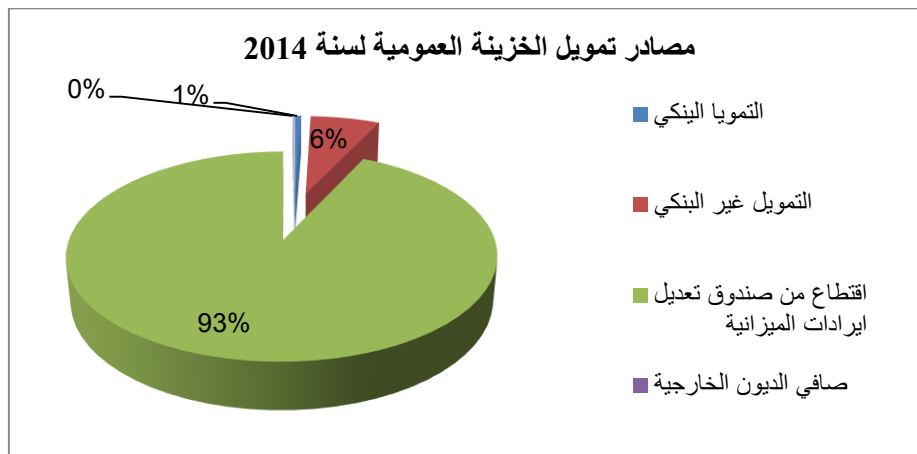
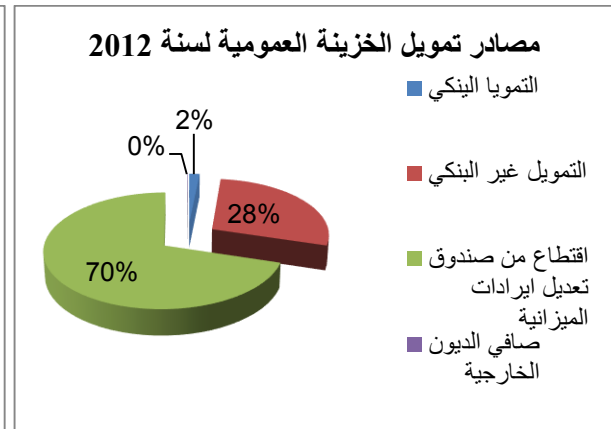
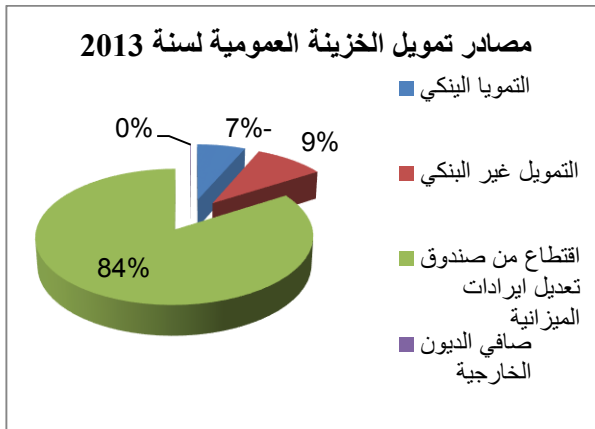
² عبد الله ابراهيم نزال، الادارة المالية العامة والمالية الدولية، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 247.

2014	2013	2012	2011	2010	
-3.185.944	-2.205.945	-3.246.197	-2.468.847	-1.96.476	رصيد الخزينة
3.185.944	2.205.945	3.246.197	2.468.847	1.496.476	التمويل
18.676	-165.461	51.546	-19.829	30.146	التمويل البنكي
204.084	241.112	913.836	727.998	674.339	التمويل الغير بنكي
2.965.672	2.132.471	2.283.260	1.761.455	791.938	اقتطاع من صندوق تعديل إيرادات الميزانية
- 2.438	-2.177	-2445	-777	53	صافي الديون الخارجية

المصدر: المديرية العامة للخزينة العمومية

مقارنتا مع سنة 2010 يمكن ملاحظة ارتفاع عجز الخزينة العمومية، مما أدى بها إلى ارتفاع نسبة الاقتطاع من صندوق تعديل إيرادات الميزانية من 53 % إلى 70 % مع تسجيل تراجع نسبة مساهمة التمويل الغير بنكي لتغطية عجز الخزينة العمومية

بالنسبة لسنة 2010 يمكن ملاحظة عدم لجوء الخزينة العمومية إلى المديونية الخارجية لتمويل العجز، الذي تم تغطيته بواسطة اختيار المزيج التمويلي بين اقتطاع من صندوق تعديل إيرادات الميزانية والتمويل الغير البنكي والمتمثل في إصدار أدوات الخزينة العمومية المتداولة في سوق قيم الخزينة العمومية.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المديرية العامة للخزينة العمومية.

يعكس الاعتماد الكلي للخزينة على الاقتطاع من موارد الصندوق لتمويل عجز الخزينة العمومية مما يؤكد عجزها في إدارة تمويل العجز وعدم التوجه نحو توظيف أدوات التمويل غير البنكي وتفعيل دور سوق قيم الخزينة العمومية لتمويل عجز الميزانية بهدف التقليل من الضغط على الاقتطاع من صندوق تعديل إيرادات الميزانية.

2. تحليل تطور وضعية صندوق تعديل إيرادات الميزانية العامة للدولة

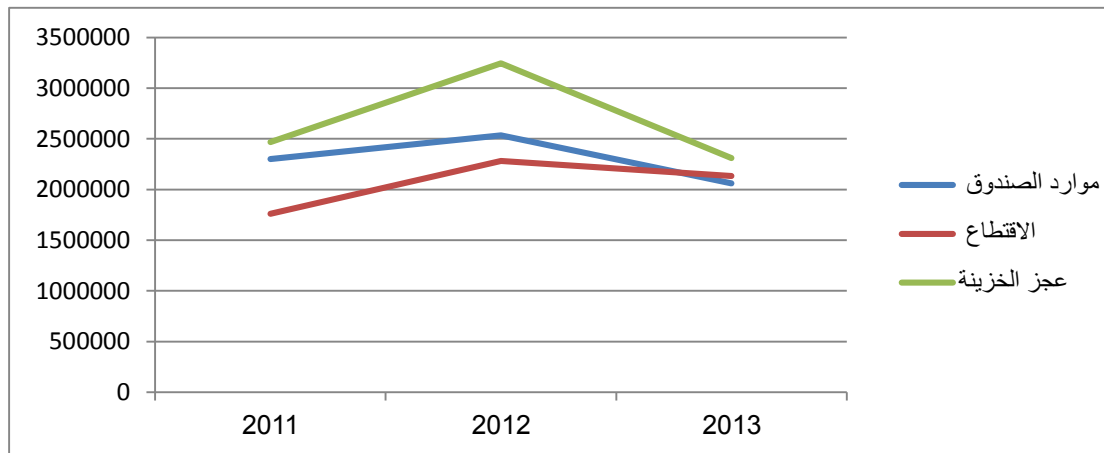
الجدول رقم (03) تطور وضعية صندوق تعديل إيرادات الميزانية العامة للدولة (المبالغ بالمليون دج)

2013	2012	2011	
5 633 752	5 381 703	4 842 837	رصيد السنة الماضية
2 062 231	2 535 309	2 300 320	فائض القيمة للجباية البترولية
7 695 983	7 917 012	7 143 157	السيولة المتاحة قبل الاقتطاع
0	0	0	تسديد تسبيقات بنك الجزائر
0	0	0	تسديد المديونية
2 132 471	2 283 260	1 761 455	اقتطاع لتمويل عجز الخزينة
5 563 512	5 633 752	5 381 703	الرصيد بعد الاقتطاع

بالنسبة لسنة 2012 فإن المزيج التمويلي المستعمل من طرف الخزينة العمومية لتغطية حاجيات تمويل عجز الميزانية العمدة للدولة، عرف نفس اسلوب السنة الماضية حيث يبقى الاقتطاع من صندوق تعديل إيرادات الخزينة العمومية يحتل المرتبة الاولى بنسبة 70 ٪ مقارنة مع المصادر الاخرى. في حين بلغ حجم الاقتطاع من صندوق ضبط موارد الخزينة العمومية سنة 2013 حيث بلغ نسبة 84 ٪، حتى يصل إلى الذروة في سنة 2014 حيث سجل معدل الاقتطاع من الصندوق أعلى نسبة ليبلغ معدل 93 ٪، وهذا ما

المصدر: المديرية العامة للخزينة العمومية

بناء على معطيات تطور رصيد صندوق ضبط إيرادات الميزانية العامة للدولة يمكن عرض المنحى الموالي:



المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المديرية العامة للخزينة العمومية

الانفاق الحكومي الذي يتفق وتحسين مناخ الاستثمار المحلي²

وتجدر الإشارة في هذا المجال بأن رغم الاقتصاعات المتزايدة من صندوق تعديل إيرادات الميزانية، إلا أن الخزينة العمومية حافظت على رصيد سنوي متقارب خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2013 حيث يمكن تغطية العجز لثلاث سنوات.

النتائج

بناء على تحليل بيانات تطور الميزانية العمومية، يمكن الاستنتاج بأن الجزائر تتبنى سياسة مالية توسعية عن الطريق التوسع في الإنفاق الحكومي الذي يشهد نمو متزايد أكبر من نسبة نمو الإيرادات العامة، حيث أن الإيرادات المتوقعة تحصيلها لا تكفي لتغطية نفقات التسيير بناء على السعر المرجعي للجباية البترولية المعتمد من طرف وزارة المالية، مما ينتج عنه عجز مستمر للخزينة العمومية يتم تمويله بنسبة كبيرة من الاقتطاع من عائدات صندوق تعديل إيرادات الميزانية.

وفي هذا الإطار فإن الخزينة العمومية لا تعتمد على التمويل الخارجي في تمويل العجز، بل تعتمد على التمويل الداخلي حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى الاقتطاع من صندوق تعديل الإيرادات بصفة رئيسية لتمويل العجز، ثم يأتي في المرتبة الثانية التمويل الغير بنكي عن طريق عرض سندات الخزينة العمومية للاكتتاب العام بهدف توظيف السيولة النقدية المتاحة لمختلف الاعوان الاقتصاديين وتوجيهها لتمويل تنفيذ الميزانية العامة للدولة.

عند تحليل النتائج الفعلية لتطور عجز الميزانية يمكن ملاحظة السياسة المالية التوسعية التي تتبناها الدولة خلال هذه الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، عن طريق المصادقة على ميزانية بعجز متزايد من سنة إلى أخرى، ناتج أساسا من التوسع في تنفيذ برامج التجهيز العمومية خلال هذه الفترة، مما يشكل ضغط مستمر على موارد الخزينة التي

عند تحليل بيانات تطور رصيد صندوق تعديل إيرادات الميزانية نلاحظ تطور إيرادات الصندوق الناتجة عن زيادة مداخيل فائض القيمة الناتجة عن الفرق بين تقدير إيرادات الجباية البترولية وبين السعر الفعلي لإيرادات الجباية البترولية نتيجة لارتفاع سعر المحروقات في الاسواق الدولية، مما انعكس ايجابا على تحسين مداخيل الصندوق.

ولقد تمكنت دول المجموعة (الجزائر وليبيا والسودان واليمن)، فضلاً عن الفوائض النفطية التي تراكمت خلال أعوام الطفرة من الاستمرار، في انتهاج سياسة مالية توسعية في جانب الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية والسكن والبرامج الاجتماعية، بالإضافة إلى الدعم المقدم لبعض السلع الأساسية، مما أدى إلى تنشيط الدورة الاقتصادية وإتاحة المجال أمام القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي غير النفطي، حيث تم تحقيق معدلات نمو عالية نسبياً قبل وخلال الأزمة¹.

هذا التحسن في المداخيل قابله ارتفاع في معدل الاقتطاعات المالية من الصندوق لتمويل عجز الخزينة العمومية من سنة إلى أخرى، حيث وصل إلى نسبة 93% خلال سنة 2014 من اجمالي الميزج التمويلي الوجه لتغطية عجز الخزينة العمومية، مع تسجيل تراجع كبير في نسبة مساهمة التمويل البنكي وغير البنكي في تمويل العجز.

وبهدف تحقيق الانضباط المالي كخطوة لتحقيق الاستقرار المالي للميزانية وثبتت مستويات العجز إلى مستوى يمكن تمويله دون اللجوء إلى المديونية وتقليل الفجوة بين قدرة الإيرادات السيادية المبرمجة في الميزانية على تغطية تسديد النفقات، "للتخفيف من العجز لابد من الرشادة في الإنفاق الحكومي عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي الترفي وزيادة الانفاق الحكومي المنتج للإيرادات والرفع من كفاءة النظام الضريبي وزيادة كفاءة تخصيص الانفاق الحكومي وزيادة

² سامي الخليل ومجدي الشوربجي، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد من 7 إلى 8 جوان 2005 تحت عنوان اصلاح المالية العامة في مصر، جامعة القاهرة، 2005، ص: 11.

¹ جمال الدين زروق، الازمات المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2011، ص: 27.

العامّة التي تراجع رصيده بصفة ملموسة نتيجة انخفاض موارده وارتفاع نسبة الاقتطاع.

المراجع:

1. أحمد ابوبكر علي بدوي، الازمات المالية العالمية وتقنات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2011.
2. جمال الدين زروق، الازمات المالية العالمية وتقنات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2011.
3. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
4. سامي الخليل ومجدي الشورجي، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد من 7 إلى 8 جوان 2005 تحت عنوان اصلاح المالية العامة في مصر، جامعة القاهرة، 2005.
5. العبيدي سعيد علي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الأردن، 2011.
6. عطية عبد الواحد السيد، الموازنة العامة للدولة دار النهضة العربية، مصر، 1996.
7. عطية عبد الواحد السيد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، 1993.
8. عبد الله ابراهيم نزال، الادارة المالية العامة والمالية الدولية، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
9. عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران، عمان، 2012.
10. لبني عبد اللطيف وعبد الله شحاته، قضية الاستدامة المالية والاصلاح المالي في مصر، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد من 7 إلى 8 جوان 2005 تحت عنوان اصلاح المالية العامة في مصر، جامعة القاهرة، 2005.

المواقع الالكترونية:

1. www.mf.dgt.gov.dz.

يجب عليها تغطية هذا العجز عن طريق توظيف مختلف الأدوات المالية المتاحة لتمويل تنفيذ الميزانية العامة للدولة في أحسن الظروف وبأقل تكلفة ممكنة.

بناء على تحليل ودراسة المزيج التمويلي الذي اختارته الخزينة العمومية لتغطية عجز الخزينة يمكن استنتاج ما يلي:

- ارتفاع مداخيل صندوق تعديل إيرادات الميزانية العامة للدولة خلال فترة الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014، نتيجة الطفرة النفطية التي عرفتها هذه المرحلة.

- تراجع مساهمة التمويل غير البنكي في تمويل العجز.
- عدم اللجوء إلى المديونية الخارجية لتمويل العجز.
- عدم استعمال تسبيقات البنك المركزي لتمويل العجز.
- عدم وجود اقتطاعات من الصندوق لتمويل تسديد المديونية الداخلية أو الخارجية.
- تشكل مساهمة صندوق تعديل إيرادات الميزانية أكبر نسبة من المزيج التمويلي للخزينة العمومية خلال فترة الدراسة.

- تعمل الخزينة العمومية على الحفاظ على رصيد متوازن لصندوق تعديل إيرادات الميزانية يغطي ثلاث سنوات لتمويل العجز رغم ارتفاع نسبة الاقتطاع من سنة إلى أخرى إلى غاية بلوغ نسبة 93% في سنة 2014، مما يؤثر بصفة سلبية على الرصيد النهائي للصندوق.

- تراجع مساهمة التمويل البنكي في تمويل العجز خلال فترة الدراسة.

وبهدف تحقيق الانضباط المالي كخطوة لتحقيق الاستقرار المالي للميزانية، وتثبيت مستويات العجز إلى مستوى يمكن تمويله دون اللجوء إلى المديونية وتقليل الفجوة بين قدرة الإيرادات السيادية المبرمجة في الميزانية على تغطية تسديد النفقات، يجب الرفع من فعالية النظام الضريبي وتطبيق الرشادة في تخصيص النفقات العمومية، إضافة إلى ضرورة توظيف أدوات التمويل غير البنكية التي تسمح بتعبئة الادخار الوطني لتمويل الخزينة العمومية بواسطة أدوات سوق قيم الخزينة العمومية أو التوجه نحو الاكتتاب العام عن طريق توظيف سندات الخزينة العمومية المتوسطة والطويلة الاجل من أجل تخفيف الضغط على صندوق ضبط إيرادات الميزانية

